



«الأنباء» زارت المحطة والتقت مديرها وموظفيها واطلعت على خطط تطويرها

الدوحة الشرقية.. 45 عاماً بالكفاءة وتحديثها يزيد قدرة الشبكة

تعتبر محطة الدوحة الشرقية لإنتاج الكهرباء ونقطة المياه من أقدم المحطات في البلاد حيث مضى على إنشائها أكثر من 45 عاماً ومازالت تعمل حتى اليوم بقدرة إنتاجية تصل إلى 1000 ميغاواط من الكهرباء و6 ملايين غالون امبراطوري يومياً من المياه. ومقارنة مع المحطات الجديدة ووجود التقنيات الحديثة تعتبر المحطة من المحطات ذات الإنتاج المنخفض إذ يصل إنتاجها أحياناً إلى 700 ميغاواط بعد مرور وقت على عمليات الصيانة عليها. وكانت وزارة الكهرباء والماء قد أعدت خطة لإخراج المحطة عن الخدمة بهدف تحديثها بحلول عام 2022 بسبب انتهاء عمرها الافتراضي، إلا أن عدم وجود بديل يتم الاستعاضة به عن إنتاج المحطة، جعل الوزارة تؤجل مسألة إزالة المحطة مع وضع خطط لتحديثها ما يساهم في إطالة عمرها الافتراضي لمدة 15 عاماً إضافية. «الأنباء» زارت المحطة والتقت مع فنياتها والعاملين فيها. واطلعت على سير العمل في المحطة ومختبراتها ومراكز التحكم فيها. وما نخضع له من صيانة بهدف المحافظة على كفاءتها وإنتاجيتها.

دارين العلي

م. يوسف العنزي



لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

العنزي: إنتاج المحطة 1000 ميغاواط و6 ملايين غالون وتعمل بكفاءة رغم تقادمها

انتهاء العمر الافتراضي للمحطة لا يعني إزالتها وإنما تطوير وحداتها أو استبدالها

ضعف الحوافز سبب عزوف الخبرات والكفاءات عن المحطات وتوجهها للقطاع النفطي



(محمد هاشم)

موظف مركز المراقبة والتحكم في صورة جماعية مع مدير المحطة م. يوسف العنزي

كلما شكر موجهة إلى مسؤولية العلاقات العامة في الوزارة حنان الكندري لتنظيم الجولة وفني التشغيل أحمد الفودري لما بذلوا من جهود لإنجاح الجولة على مختلف أرجاء المحطة.

شكر وتقدير

انبعاثات المحطة وملاحظات «البيئة»



م. نجلاء الهولان

وكانت لـ«الأنباء» جولة على مختبر المحطة حيث تحدثت مراقب المختبر في الدوحة الغربية والدوحة الشرقية بالكثيف م. نجلاء الهولان عن عمل المختبر في المحافظة على نوعية المياه الموجودة سواء التي تدخل إلى الغلايات أو المياه المقطرة قبل وصولها إلى الأعمال الكيميائية وذلك على مدار الساعة.

ولفتت إلى أنه يتم قياس جميع المؤشرات للمياه الداخلة أو الخارجة لتكون مطابقة للمعايير البيئية المطلوبة مشيرة إلى إرسال قراءات المحطات لخارج المياه بصفة شهرية للهيئة العامة للبيئة، التي يقوم موظفوها بصفة دورية بأخذ عينات من مياه البحر لتحليلها ووضع الملاحظات في حال وجدت. وفيما يتعلق بملاحظات الهيئة على انبعاثات المحطات قالت إن الهيئة أعطت الوزارة مهلة لتخفيض هذه الانبعاثات التي تتخطى المعايير الطبيعية وفقاً لظروف خارجية عن إرادة الوزارة وتعود لارتفاع نسب الكبريت في الوقود المستخدم في المحطات، إذ أن النسبة يجب ألا تتجاوز 1% إلا أنها حالياً بين 3 و4% وهذا الأمر سيتم التعامل معه بعد تزويد الوزارة بالوقود البيئي وفقاً للخطة المستقبلية في القطاع النفطي كمصفاة الزور عدا عن التوجه إلى استخدام الغاز في المحطات بدل النفط الخام.

صيف دون مشاكل



م. حسين شاه

أكد مراقب التشغيل في المحطة م. حسين شاه أن المحطة بوحداتها ومقارنتها تعمل طوال مدة الصيف دون مشاكل بالرغم من عمرها الطويل، لافتاً إلى أنه يمكن إطالة عمر المحطة عبر تطوير الغلايات التي تعتبر نقطة الضعف الحقيقية فيها، إذ تعاني من بعض المشاكل الفنية التي في حال تطورها وتحديثها فإنها ستزيد من عمر المحطة 10 إلى 15 سنة وبالرغم من أنها مازالت تعمل بكفاءة إلا أن إنتاجها منخفض مقارنة بالمحطات الأخرى بسبب قديمها.

غرامات لمخالفات شروط الأمن والسلامة



م. عجيل الشمري

تحدث رئيس قسم الأمن والسلامة بالكثيف م. عجيل الشمري عن الإجراءات الصارمة التي يتم تطبيقها لتقليل المخاطر على العاملين داخل المحطة والمحافظة على المعدات وعلى المنشأة بالكامل سواء من حيث الملابس والمعدات الواجب استخدامها أثناء تادية العمل كل وفق طبيعة عمله مؤكداً عدم وقوع حوادث تذكر متعلقة بالأمن والسلامة

داخل المحطة منذ مدة طويلة نتيجة اتباع الإجراءات المفروضة من قبل الموظفين لافتاً إلى تحديث هذه الإجراءات وفقاً للتطورات والتحديات في معايير السلامة العامة. وقال إن أبرز المخاطر التي يتعرض لها العاملون في المحطات خلال استخدام الوقود والغازات الخطرة السريعة الانفجار ومخاطر الاحتراق أثناء الأعمال في ظروف حارة جداً.

وأعرب عن تمنياته أن يتم فرض مخالفات وغرامات بشكل مباشر على الموظف المخالف لارشادات وإجراءات السلامة كما هو حاصل في القطاع النفطي، إذ أن الوزارة تتبع التنبيه ثم الإنذار ثم التحقيق، لافتاً إلى أن الغرامة تشكل رادعاً مخالفة التعليمات مؤكداً أنه في النهاية هذه الإجراءات وضعت للمحافظة على حياة العامل وبيئة العمل المحيطة به.

والاستمرار دون كهرباء وما يجعل من المحطات عصب الدولة.

وأكد أن طبيعة العمل في المحطات لا تقل خطورة ولا تختلف عن طبيعة الأعمال في الشركات النفطية، إذ يتعامل موظف المحطات مع جميع المشتقات النفطية ودرجات حرارة عالية جداً ومواد كيميائية وغازات ومواد ملتهبة تجعل طبيعة الأعمال في المحطات أخطر من كثير من الأعمال في القطاع النفطي. وأكد أن جميع العاملين في المحطات يضعون نصب أعينهم خدمة هذا البلد وبالتالي الحفاظ على الشبكة الكهربائية والقيام بعملهم على أكمل وجه بغض النظر عن البدلات التي تعود لتقديرات وقوانين ديوان الخدمة المدنية والصحة المهنية أملاً منهم مراعاة اختلاف عمل موظفي المحطات عن باقي الأعمال في وزارات الدولة فالمحطة تعتبر منشأة صناعية يتعامل موظفوها مع جميع المخاطر في عمليات التشغيل.

عزوف الخبرات والكفاءات

وقال إن المحطة تواجه مشكلة عزوف المهندسين من أصحاب الخبرات والكفاءات باتجاه القطاع النفطي بسبب قلة البدلات وانخفاضها بالمقارنة، لافتاً إلى أن هجرة الكفاءات تتم بعد أن يتلقى المهندس تدريباً كاملاً في الوزارة ويصبح ذا خبرة كبيرة إلا أنه ينتقل إلى مكان آخر بسبب نقص الحوافز.

وأكد عدم وجود نقص بأعداد العمالة الوطنية الموجودة والتي تعمل بكفاءة وجديّة، إلا أن ما نفقده الخبرات التي يغادر أصحابها إلى أماكن أخرى سعياً وراء الحوافز والبدلات نظراً لطبيعة العمل الصعبة في المحطات مقارنة بالبدلات.

تساهم بتخفيف تأثير هذه الطحالب والقناديل المنبعثة من الدخول إلى المضخات

موظفو المحطة.. جنودها المجهولون

وتحدث العنزي عن الجهود المبذولة في المحطة من قبل الموظفين مؤكداً أن جميع العاملين في المحطات هم جنود مجهولون يعملون في خدمة الشبكة الكهربائية سعياً للحفاظ على اتصال الخدمة البحرية التي تتواجد في القطر على مدار الساعة مؤكداً تواجد الموظفين بشكل مستمر في المحطة لمواجهة أي أعطال فنية أو تشغيلية، من قبل فرق فنية متخصصة تكون على استعداد دائم لأي طارئٍ حفاظاً على الشبكة الكهربائية واستمرار عمل المحطات.

البدلات حق لجميع الموظفين

وحول البدلات التي تصرف للموظفين قال إنها وفقاً لطبيعة الأعمال التي يؤديها الموظف حيث تختلف البدلات بين الوظائف الميدانية في المواقع أو الإدارية، ويتم تصنيفها من قبل المعنيين في ديوان الخدمة المدنية وإدارة الصحة المهنية في وزارة الصحة.

وشدد على أنه لو عاد الأمر للوزارة فإن جميع من يدخل المحطة يستحق جميع البدلات نظراً لخطورة العمل الذي يقوم به، متمنياً من الجهات المعنية إعادة النظر في البدلات التي منحها لجزء من الموظفين دون الجزء الآخر لافتاً إلى عدم حصول جميع الموظفين في المحطات مثلاً على بدل تلوث أو بدل ضوضاء بل تقتصر على جزء منهم.

وأمل العنزي مساواة البدلات بالعاملين بالقطاع النفطي مؤكداً أن إنتاج الكهرباء والماء يضاهي إنتاج الكويت من النفط من حيث الأهمية فلا يمكن لأي بلد العيش

بإصلاح الأعطال وإيقاف الضرر.

الطحالب والقناديل مشكلة موسمية

وتحدث العنزي عن مشكلة تواجهها المحطة تتلخص بهجوم القناديل والطحالب البحرية على الأحواض وهي مشكلة بيئية موسمية تعاني منها محطات الدوحة الشرقية والغربية وكذلك الزور الجنوبية، وتتخلص بوجود الطحالب البحرية التي تتواجد في شهري فبراير ومارس والقناديل التي تتواجد منذ شهر إبريل وحتى أغسطس، ما يجعل المحطة عرضة لكثير من المشاكل التشغيلية حيث تعوق انسيابية دخول المياه إلى المحطة.

ولفت العنزي إلى تشكيل لجنة في فبراير الماضي من قبل وكيل الوزارة محمد بوشهري بدعم من وكيل المحطات فؤاد العون، لمتابعة تأثير هذه الكائنات البحرية على المحطات ومدى استعداد المحطات لمواجهتها وتوافر المتطلبات والأدوات التي تساهم في التعامل مع تلك الظاهرة. وقال إن هذه المشكلة مستمرة منذ أكثر من 20 سنة ويتم حالياً إيجاد حلول لها وذلك عبر البوابات البحرية التي تعوق دخول الطحالب والقناديل والزيوت إلى أحواض السحب، لافتاً إلى أنه تم مؤخراً تركيب بوابات في محطة الزور الجنوبية وهذه البوابات تشكل خط حماية للمحطة، وقد أوصلت اللجنة التي يرأسها بتركيبة هذه البوابات في جميع المحطات بعد وضع التصميمات اللازمة لذلك.

ولفت إلى أن موظفي محطتي الدوحة الشرقية والغربية استطاعوا ابتكار وتصميم بعض المعدات والأدوات «الكرافات» التي

عال من التشغيل الآمن ويجهد أقل في عمليات الصيانة. وقال إن هناك تقنيات كثيرة يمكن الاستفادة منها في حال تطوير المحطة وهي تقنيات الدورة المشتركة والغازات العادمة والاستفادة من توفير الوقود وعمليات إعادة تشغيل التوربينات بالخار المنتج وهو أمر بدأت الوزارة بالعمل فيه في محطات أخرى لافتاً إلى أن هذا التطور والطلب المتزايد على الكهرباء يحتم تطوير هذه الوحدات لتصبح قادرة على الإنتاج بكفاءة أعلى كغيرها من المحطات.

بدء عملية التطوير

ولفت العنزي إلى أن بدء عملية التطوير يعود وفقاً لاحتياجات الدولة من الكهرباء ووفقاً للخطة الموضوعية لإنشاء وتطوير المحطات والمشاريع الإسكانية في الدولة، ففي 2022 من الممكن أن تكون الوزارة بحاجة لإنتاج المحطة لتغطية الطلب وبالتالي لا يمكن إخراجها عن الخدمة للقيام بالاستبدال أو التطوير. وقال أنه في حال البدء بعملية الاستبدال يجب أن تكون هناك خطة بديلة لتزويد الشبكة بالطاقة اللازمة لتغطية الاستهلاك، لأن الأمر يتطلب وقتاً طويلاً سواء في الإجراءات الرسمية لطرح المناقصات أو غيرها من الأمور التنفيذية والفنية وهذا أمر تقرره القيادة في الوزارة وفقاً للدراسات التي تجريها.

المشاكل الفنية

وشدد العنزي على عدم وجود مشاكل فنية بمعنى المشاكل الضخمة في المحطة، لافتاً إلى أن أقسام الصيانة المختلفة تؤدي دورها على أكمل وجه على مدى 24 ساعة سواء الأعطال كانت كهربائية أو ميكانيكية أو أجهزة، تقوم فرق العمل على وجه السرعة

يمكن رفع قدرة الوحدة من 150 ميغاواط إلى 300 باستخدام التقنيات الحديثة

تطوير المقطرات يمكن أن يرفع إنتاجها من 6 إلى 15 مليون غالون يومياً من المياه

القناديل والطحالب البحرية مشكلة بيئية موسمية تعاني منها المحطة وتؤثر على تشغيلها

«كرافات» إنتاج كويتي بحث لموظفي الوزارة للحد من تأثير القناديل

لو عاد الأمر لنا لمنحنا كل موظفي المحطات بدلاتهم المستحقة



وتحدث مدير المحطة بالكثيف م. يوسف العنزي عن تاريخ المحطة حيث بدأ تشغيل أول وحدة فيها عام 1977 وتتألف من 7 توربينات بقدرة 150 ميغاواط تعمل بكامل كفاءتها بعد خروجها من الصيانة مباشرة، لافتاً إلى أنها بعد فترة يصل إنتاجها ما بين 100 و120 ميغاواط اي بمعدل 700 ميغاواط للمحطة ككل، مشيراً إلى أن جميع الوحدات تعمل حالياً في المحطة بخلاف إحداها التي تخضع للصيانة حالياً وتعود إلى الخدمة نهاية الشهر الجاري.

أما المقطرات المائية فلفت العنزي إلى أنها 7 مقطرات، وتنتج الواحدة منها 6 ملايين غالون امبراطوري يومياً مع إمكانية رفعها إلى 8 ملايين العمر الافتراضي للمحطة

وأكد العنزي أن المحطة بجميع وحداتها ومقارنتها تخضع للتحديث والصيانة بشكل مبرمج ما يساعد على استمرارها بالعمل بكفاءة على الرغم من تقادمها منذ 45 عاماً.

ولفت إلى أن انتهاء العمر الافتراضي للمحطة لا يعني إزالتها وإنما استبدال الوحدات أو تطويرها وتحديثها لرفع إنتاجيتها فبدلاً من إنتاج الوحدة 150 ميغاواط يتم تطويرها لتنتج 300 أو أكثر، وكذلك المقطرات يمكن تطويرها لتنتج 15 مليون غالون بدلاً من 6 ملايين، وهذا موجود في بعض المحطات الجديدة في الوزارة، لافتاً إلى أن التطور التكنولوجي يسمح باستبدال الوحدات والمقطرات الموجودة بأخرى أكثر إنتاجية وبمستوى



عمل المختبرات على مدار الساعة للتأكد من جودة المياه



العنزي خلال الجولة مع الزميلة دارين العلي في المحطة